مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018

.OEB Univ. Publish. Co

المشاركة السياسية وإشكالية المفهوم.

political participation and problematic of the concept

د . باديس بوشامة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
badisbouchama@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2018/04/14)، تاريخ التقييم:(2018/05/13)،تاريخ القبول:(2018/05/24)

ملخص :

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم المركزية التي تلاقي اهتمام ونقاشا كبيرين من قبل المنشغلين والمهتمين بقضايا علم الاجتماع السياسي وحتى من قبل الأوساط المهتمة بالسياسة، لاسيما وأنه من أكثر المفاهيم ارتباطا بخلفيات سياسية واجتماعية وأيديولوجية ونفسية معقدة، تمتد بجذورها في كل من المجتمعات المتطورة والمتخلفة عل حد السواء إلا أن قراءة أبعاد ومؤشرات المفهوم تختلف باختلاف البني السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الشمولية.

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع السياسي، المشاركة السياسية،المجتمع السياسي، العزوف.

Abstract :

Political participation, one of the most controversial and fundamental concepts in political sociology, also becomes subject of interest to the politicized population. This revival is due to its notion of political, sociological, ideological and complex psychological aspects. It is inked in all well-developed and retrograde societies, although the interpretation of the dimensions and clues of this concept differs according to the political institutions both in democratic and totalitarian societies.

Keywords political sociology, political participation, political society, reluctance.

مقدمة:

لا يخلوا مجتمع من السياسية، هذه المقولة المنطلق تجسد حقيقة أن السياسة محايثة للمجتمع؛ فالسياسة هي سياسة أناس يعيشون في المجتمع حاكمين أو محكومين، مدافعين عن الواقع أو معارضين له وحتى في التعريف العلمي للمجتمع من حيث ظهوره أو تطوره فإن هذا التعريف يربط بين نشوء المجتمعات بالمفهوم السوسيولوجي وبين وجود السياسة أو السلطة السياسية.(أبراش، 1998، ص.19)

فالسياسة شيء لابد منه؛ فلا يخلو مجال من مجالات الاجتماع البشري من السياسة، لأن الناس على حد قول" آيت فلاوت " لا ينتظمون في الاجتماع المدني ويخضعون للقوانين إلا بوجود وازع يزع بعضهم البعض وقد سبق وأن أكد هذا التوجه أرسطو الذي قال بأن الإنسان حيوان سياسي بطبعه.

فإذا تأملنا في السياسة نجدها وقبل كل شيء نشاط اجتماعي إذ أن الحدث السياسي إنما هو حدث اجتماعي. (كوت وموني، د.ت، ص.09)، فكل علم اجتماعي هو سياسي (رايت ميلز) وبهذا يمكن أن نقر بأن كل ما يتعلق بحياة المجموعات الاجتماعية المكونة " للمدنية " وكل ما من شأنه تحديد الهدف المعين لهذه المجموعات هو سياسي وعليه يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين:

- لا يستطيع علم الاجتماع دراسة المجموعات الاجتماعية ولا السلوكيات التي تمارسها تلك المجموعات ولا القرارات التي تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسي.

- كل منهجية لطرح القضايا أو اختبار الفرضيات، وكل بحث أو اكتشاف يتعلق بعلوم المجتمع ينطوي على مضامين وقضايا سياسية، وقد أدرك معظم علماء الاجتماع المعاصرين هذه الحقيقة. (كوزافييه، 2005، ص.06). إن الحياة السياسية جانبا من الحياة الاجتماعية ونظام عمل، إن نظاما سياسيا ما هو بكل بساطة نظام عمل سياسي، ويكون العمل الاجتماعي سياسيا عندما يحاول الضبط أو التأثير على القرارات الخاصة بالشؤون العامة، ويتغير مضمون هذه القرارات حسب الأطر الثقافية والوحدات الاجتماعية التي يتم فيها التعبير عن هذه القرارات، ولكن السيرورات المؤدية إلى هذه القرارات تقع دائما في إطار التنافس بين الأفراد والجماعات إذ كل الوحدات الاجتماعية المعنية بهذا التنافس لها من جراء ذلك طابع سياسي. (بالانديه،2000، ص.47)

1 – المشاركة السياسية:

وتعرف المشاركة السياسية بأنها تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف.

إنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة أو (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الاشتراك في

المظاهرات العامة وغيرها، أما أمثلة عن النشاطات غير المباشرة فهي مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة، كذلك العضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية (الجوهري، د.ت، ص.51).

إنها عملية ذات طبيعة اجتماعية سياسية، حيث من خلال هذه العملية يمكن للفرد أن يلعب دورا في الحياة السياسية، وتكون لديه فرصة لان يشارك في صياغة السياسة العامة لبلده، وذلك أما من خلال تقلده لمنصب سياسي أو عضوية في حزب أو من خلال التصويت أو الترشيح في الانتخابات أو الاشتراك في المظاهرات والعضوية في الهيئات العامة. (زايد،2007، ص.172)

نشير في البداية إلى أن كل نسق سياسي يسعى إلى دمج أفراد المجتمع ضمن لوائه وربطهم به قسرا أو قناعة، وكلما حدث الدمج كلما كان هذا مؤشرا على استقرار النظام، فالمشاركة السياسية هي ميكانيزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه وللتعرف على أراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبها وذلك لأنها تعمل على التأثير على القرارات السياسية هذا إن لم تؤد المشاركة إلى إسهام فعلي للمواطنين من خلال ممثليهم في اتخاذ هذه القرارات.

كما تعرف الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية كالتالي: هي تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أي أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي.(جيملي،2010، ص.58)

إن المشاركة السياسية هي عملية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها وفي الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي، من اجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع أرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها: الاشتراك في الأحزاب السياسية، والترشح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت. (جيملي، 2010، ص.61)

يعرف (صمويل هنتغتون) و(جورج دومنجيه) المشاركة السياسية من خلال دراستهما عن – التنمية السياسية – حيث يذهبان إلى القول بأنها: نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي.

أما تعريف(نورمان ناى) و(سيدني قريا) فينحصر مضمونه في أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات.

أما تعريف (ميرون فينر) فيركز على أن المشاركة السياسية ما هي إلا فعل تطوعي موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر مشروع أو غير مشروع يسعى إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين في اى من مستويات الحكم المحلية أو القومية.(سعد،2003، ص.449)

ونظرا للدور الذي تلعبه المشاركة السياسة للمواطنين في عملية التنمية، فان اغلب دساتير الدول أعطت حق المشاركة لمواطنيها، وهذا ما يؤكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي تضمن نصوصا عديدة تتصل بالمشاركة ومنها ما يلي: (الجوهري، د.ت، ص.53)

- لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير.
- لكل إنسان الحق في الاشتراك في المجتمعات والجماعات الإنسانية.
- لكل إنسان الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارهم اختيارا حرا.
- لكل إنسان الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابة حماية لمصلحته.
- لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع. (الجوهري، د.ت، ص.56)

إن المشاركة السياسية ليست تصرفا فرديا عفويا بل علاقة ثنائية تفاعلية مقصودة بين المواطن السياسي من ناحية والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن المشاركة السياسية،التي هي ليست فعلا ماديا فقط، بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء، وإرادة في التغيير، وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن وان المشاركة حق من حقوقه السياسية، وانه عن طريقها يستطيع أن يغير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة؛ حيث يورد (بيرلسون) عدة خصائص للمشارك السياسي هي:

- "الاهتمام المناقشة، الدافع"، فحتى يكون المواطن مشاركا يجب أن يهتم بالأمور السياسية العامة، ويساهم في النقاش الدائر حولها ويكون له دافع أو حافز حتى يشارك في الحياة السياسية.
- "المعرفة" يشترط في المواطن المعرفة والإلمام بالمسائل السياسية، وان تكون مشاركته نابعة من قناعة بخط سياسي ما أو معارضة لحط سياسي ما.
- "المبدأ" المشاركة السياسية لا تكون بدافع المصلحة الشخصية لتحقيق منافع خاصة بل تكون إيمانا بمبدأ يرتبط بالمصلحة العامة.
- "الرشد" بمعنى أن يكون المواطن عاقلا وناضجا، فمن المعلوم أن الدول لا تعطى حق المشاركة في الانتخابات إلا بعد بلوغ سن الرشد القانوني للشباب على اعتبار أن المشاركة السياسية تعني تحمل تبعات المسؤولية المدنية والأخلاقية. (أبراش،1998، ص.242)

2 – مستويات المشاركة السياسية:

إن من يعملون في السياسة أو يشاركون فيها يلعبون أدورا بأساليب متوقعة أو معروفة، لأنهم يعملون من خلال بناء محدد مسبقا، ونظرا لتمييز الأدوار التي يقومون بها فإننا نستطيع أن نميز هؤلاء الذين يصنعون أو يتخذون القرارات عن أولئك المواطنين العاديين. والى جانب هذه الأدوار ثمة مجموعة أخرى من الأدوار البنائية استحدثت في غالبية المجتمعات لتسهيل مشاركة الأفراد في العمل السياسي عملية أو كما يسميها أصحاب الديمقراطية المشاركة في اتخاذ أو صناعة القرار.(السيد، 2010، ص.147)

حيث يقترح كل من "رش" و" لتوف" تدرج المشاركة السياسية من الأعلى إلى الأسفل بشكل هرمي كالتالي:

- شاغلي المناصب السياسية والإدارية.
- المتطلعون إلى المناصب السياسية والإدارية.
- الأعضاء النشطاء في التنظيم السياسي.
- الأعضاء غير الفاعلين في التنظيم السياسي.
- الأعضاء النشطاء على هامش التنظيم السياسي.
- الأعضاء غير الفاعلين على هامش التنظيم السياسي.
- المشاركون في المؤتمرات العامة.
- المشاركون في المناقشات السياسية غير الرسمية.
- العاملون على تحقيق المصلحة العامة في السياسات.
- المصوتون (إسماعيل،2003، ص.354)

وفي دراسة، أجرها "كارل دوتش" حدد من خلالها ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية:

المستوى الأول:

وهو أعلى مستوى ويضم النشطاء في العمل السياسي؛ حيث وضع "كارل دوتش" ستة شروط رأى أن توفر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة، والشروط هي:

1. عضوية منظمة سياسية.
2. التبرع لمنظمة سياسية أو لمترشح الانتخابات العامة.
3. حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري.
4. المشاركة في الحملات الانتخابية.
5. توجيه رسائل بشان قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة.
6. الحديث في السياسة مع أشخاص خارج الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني:

ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

المستوى الثالث:

ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة (أبراش،1998، ص.244)

وفي سياق متصل يقارب كل من "كورفغير وايتاريس ودوبراتز" مسالة المشاركة السياسية من زاوية بعيدة عن النظرة المثالية، حيث يعتقدان أن المشاركة السياسية عند المواطنين غير متساوية كما أن تأثيرهم في عملية صنع القرار غير واضحة تماما على النحو الذي تكون فيه مشاركة هؤلاء فعالة. (عاطف، 1995، ص.83)

حيث تركز نظرية الديمقراطية الجديدة على النسق لا على خصائص الشعب، فالنظرية الكلاسيكية كانت تركز على مشاركة الشعب في السياسة، ولكن مع اكتشاف اللامبالاة من جانب الناس ظهرت النظرية الجديدة؛ والتي ترى أن الديمقراطية تعمل بصورة أفضل وان الاستقرار السياسي يكون أكيدا أكثر لو أن مستوى المشاركة في الحياة السياسية يكون منخفضا، فاللامبالاة السياسية لا تكون علامة على الطبيعة المعتلة للأنساق الديمقراطية بل على أنها سليمة.

فالمشاركة المنخفضة بل وانخفاض الإقبال على الانتخابات دليل على الرضا بالنسق السائد وان الإقبال المرتفع على الانتخابات قد يشير إلى الانهيار المحتمل للنظام الديمقراطي بذلك يكون الإنسان هو أساس الفعل السياسي حيث لا يمكن للسياسة أن توجد بدون تصرفات البشر ولا يمكن دراستها بدون دراسة معطيات السلوك السياسي بصفة عامة.(صابر،2003، ص.07)

وهنا يمكن لنا أن نميز بين نوعين من السلوك السياسي:

أ. السلوك السياسي السلمي: ونعني به الحرص والاهتمام والمشاركة في النشاط السياسي، والسعي لتولي السلطة السياسية والاستحواذ عليها.

ب. السلوك السياسي العنيف: وهو الذي يعبر عن المعارضة السياسية أو العداء للنظام السياسي، ويبدأ من المعارضة الكلامية إلى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامة ومن مظاهره الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات وصولا حتى عمليات الاغتيال السياسي.(زايد،2007، ص.173)

3 – أشكال المشاركة السياسية:

ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

1.3. المشاركة السياسية الاعتيادية (الاتفاقية):

ونقصد بها مشاركة الأفراد بشكل شرعي في الحياة السياسية بطريقة اتفاقية بين الأطراف السياسية الفاعلة؛ حيث يرى "ميلبراث" أن ثمة فئات ثلاثة يمكن تميزهم في هذا النوع من المشاركة وهم يمثلون ثلاثة مواقف أساسية، علما أن نسبة المشاركة تختلف من مجتمع إلى آخر.

1) اللامبالون: وهم الذين لا يشاركون في العمل السياسي أو أولئك المنسحبون من العملية السياسية، وهم يمثلون (1–3) من السكان البالغين.

2) المتفرجون: وهم أولئك الأشخاص قليلو الاهتمام بالشؤون السياسية أو المتفرجون على الساحة السياسية، ويمثلون حسب " ميلبراث " (65%) من السكان.

3) المنازلون: وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة وقد وصلت نسبتهم إلى حوالي (5.7%) وهي نسبة ضئيلة بصورة لافتة.

2.3. المشاركة السياسية غير الاعتيادية (غير الاتفاقية):

أن هذا الشكل من المشاركة السياسية أصبح مقبولا في نسيج المجتمع الأوروبي والأمريكي وحظي بالقبول والشرعية، فأصبح المشاركون السياسيون غير الاعتياد يون يعبرون عن معارضتهم عن طريق المظاهرات والاعتصامات. حيث أصبح لإحباط والحرمان عاملين هامين لبروز مظاهر المشاركة السياسية غير الاعتيادية، على النحو الذي برهنت عليه دراسات كثيرة. (عاطف،1995، ص.103)

4– العزوف عن المشاركة السياسية:

يمكننا حصر أسباب العزوف عن المشاركة السياسية في ما يلي:

1.4. اللامبالاة السياسية:

تشير اللامبالاة في معناها العام إلى تلك الحالة النفسية التي تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث وجدانيا، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث ولا يستجيب لها على أي نحو. وعليه فان اللامبالي بهذا المعنى، هو ذلك الشخص الذي لا تربطه بالسياسة أي علاقة عاطفية أو عقلية، أو الذي يتحاشى الانغماس في العمل السياسي برمته بسبب فقدانه الاتجاه أو عجزه عن الحركة. (السيد، 2010، ص.149)

فالفرد اللامبالي يكون قد تأثر بنمط التنشئة السياسية التي تلقاها والتي تعمل على تعزيز "فضيلة" الابتعاد عن السياسة وهمومها وترك الأمور السياسية لأهلها، مما ينمي لدى الفرد (رادع الطاعة) وهو نمط سائد في التنشئة السياسية في الوطن العربي (الطاهر،1992، ص.340)

2.4. توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي:

ويتمثل ذلك في شعور الفرد بان النشاط السياسي يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته. أو انه يؤثر في على مكانته الاجتماعية، فقد يتسبب انتماؤه لتيار سياسي معين في تهديد وضعه الوظيفي ومستقبله فتكون بذلك اللامبالاة السياسية هي المخرج من ضغوطات المشاركة السياسية. (السيد، 2010، ص.151)

3.4. الإحساس بعدم الجدوى وبعبثية المشاركة السياسية:

وهذا الإحساس يتولد عادة في الدول التي تسود فيها ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة، حيث يشعر المواطنون أن الأمور محددة مسبقا وان الانتخابات ما هي إلا لعبة لإضفاء الشرعية على الوضع القائم وان الأحزاب السياسية ما هي إلا جزء من اللعبة السياسية، وان نتائج صناديق الانتخابات ليست هي النتائج المعلن عنها رسميا، كل ذلك يدفع بالمواطن إلى العزوف عن المشاركة بالرغم من معرفته بان له حق المشاركة (أبراش، 1998، ص.246)

4.4. عدم الرضا عن النظام السياسي القائم:

يعتقد الكثير من الأفراد، ومنهم المؤطرين في القوى السياسية المعارضة، إن الحياة السياسية السائدة (نظام وقوى سياسية معارضة) تعمل ضمن شرعية الوضع القائم، اى أنها لا تستند إلى شرعية حقيقية وبالتالي فان مشاركتها في الحياة السياسية ضمن قنوات العمل السياسي المحددة من طرف النظام السياسي، تعتبر تزكية للوضع القائم وتمنحه مزيدا من الشرعية. (أبراش، 1998، ص.247)

5.4. ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية:

ويظهر ذلك بشكل لافت عند الطبقات الاجتماعية المترفة والتي تبدي نوعا من الاستهتار بالسياسة ككل؛ لأنهم يعتقدون أن السياسة والمشاركة السياسية ما هي إلا ملهاة للفقراء وممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، الساعين إلى السلطة والثروة وتحسين شروط حياتهم، أما هم فمكتفون ماديا ولا يعنيهم من يحكم ومن ينجح في الانتخابات أو لا ينجح، فهؤلاء المرفهون لا يهتمون بالمشاركة السياسية إلا إذا شعروا أن مصالحهم مهددة بشكل مباشر. (أبراش، 1998، ص.249)

6.4. الاغتراب السياسي:

إن الاغتراب في معناه العام يعني، إحساس الفرد بالانفصال والغربة عن المجتمع وثقافته، ومن ثم تبدو القيم والمعايير الاجتماعية التي يتقاسمها الآخرون عديمة المعنى بالنسبة إليه، وبالتالي يستشعر العزلة والإحباط. (السيد،2010، ص.187)

ويشير مفهوم الاغتراب السياسي إلى نوع من السلبية السياسية التي تميز بعض الأفراد والجماعات والثقافات. ولعله من ابرز المحاولات التي سجلت من اجل تحديد مفهوم الاغتراب

السياسي، المحاولة التي قام بها "سيمان" إذ حدد خمسة أبعاد أساسية تستخدم للتعبير عن الاغتراب السياسي وهي :

1) **انعدام القوة؛** تعني شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به، ويطلق عليها أيضا عدم الفعالية السياسية.

2) **انعدام المعنى؛** ويقصد به إحساس الفرد بان الأحداث والوقائع المحيطة به قد فقدت دلالتها ومعقوليتها.

3) **اللامعيارية؛** حالة من الشعور بعدم وجود قيم أو معايير أخلاقية واحدة للموضوع الواحد، من هنا تحدث الفجوة بين الغاية والوسيلة مما يشعر الفرد بضياع القيم وفقدان المعايير.

4) **العزلة (السياسية)**؛ وتعني تجنب الاتصال وبالآخرين والبعد عن المشاركة في أية أنشطة اجتماعية.

5) **العزلة الذاتية؛** تعني عدم اهتمام الفرد بما يجري حوله من أحداث ومواقف وظروف. (جيملي، 2010 ص.78)

خاتمة:

إن هذه العوامل مجتمعة ومتقاطعة مع معطيات سوسيولوجية وسياسية وإيديولوجية أخرى قد تشكل أبعاد أساسية لمفهوم المشاركة السياسية في المجتمع المدني الحديث، الذي تطرح تناقضاته البنائية إشكاليات متعلقة بماهية المشاركة ومؤشراتها في الواقع السياسي والاجتماعي خاصة حينما ترتبط بوضعيات معقدة من قبيل العزوف عن المشاركة السياسية وما تفرزه من تساؤلات عميقة تخص البناء السياسي للمجتمع.

قائمة المراجع:

- أبراش، إبراهيم.(1998). علم الاجتماع السياسي. الأردن:دار الشروق.
- أحمد فؤاد، عاطف.(1995).علم الاجتماع السياسي. مصر:دار المعرفة الجامعية.
- بالانديه، جورج.(2000). الانثربولوجيا السياسية. ترجمة علي المصري، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بياركوت، جان و بيارموني، جون. (دون سنة). من أجل علم اجتماع سياسي. ترجمة محمد هناء، ديوان المطبوعات الجامعي.
- الجوهري، عبد الهادي.(دون سنة). دراسات في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: زهرة الشرق.
- جيملي، بوبكر.(2010). الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم. جامعة قسنطينة، غير منشورة.

– حنفي عوض، السيد. (2010). علم الاجتماع السياسي، تحليل اجتماعي جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

– زايد، أحمد.(2007). مقدمة في الاجتماع السياسي، ط2. مصر: نهضة مصر.

– الزيات، السيد عبد الحليم.(2000). التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء الثاني، البنية والأهداف، مصر: دار المعرفة الجامعية.

– شوميلية، جاندرو كوزرافييه.(2005). مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة د.إسماعيل الغزال، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– عبد ربه، صابر. (2003). الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء.

– على سعد، إسماعيل. الزيات، والسيد عبد الحليم. (2003). في المجتمع والسياسة. مصر: دار المعرفة الجامعية.

– علي، سعد إسماعيل. (2007). قضايا المجتمع والسياسة. مصر: دار المعرفة الجامعية.

– لبيب، الطاهر.(1992). هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في كتاب المجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.